متان كيمينر [1]

التايلنديّون المهاجرون للعمل في الزراعة الإسرائيليّة: حلّ نيوليبراليّ لمشكلة كولونياليّة

مقدّمة

تَجمع الخطابات السياسيّة الإسرائيليّة والفلسطينيّة الآنيّة فرضيةٌ مشتركةٌ مفادها أنّه لا يعيش بين البحر والنهر سوى أشخاص ينتمون لإحدى الجماعتين القوميّتين– لليهود الإسرائيليّين أو للعرب الفلسطينيّين. لا تقتصر هذه الفرضية على الخطاب المتعلّق بـ«حلّ» الدولتين فقط، بل يتضمّنها الخطاب الراديكاليّ كذلك، تحديدًا في الخطاب الذي يطرح حلّ الدولة ثنائيّة القوميّة– على نقيض الخطاب الذي طرح حلّ الدولة العلمانيّة الديمقراطيّة، والذي اختفى عن الأضواء. إلا أنّه يعيش في هذه البلاد مئات آلاف الأشخاص الذين هم ليسوا يهودًا ولا فلسطينيّين، من بين هؤلاء أقارب المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفيتي سابقًا، الذين حصلوا على المواطنة الإسرائيليّة بحسب قانون العودة، وطالبو اللجوء من السودان وجنوب السودان وإرتيريا، والعمال المهاجرون من مختلف أنحاء العالم، من أميركا اللاتينيّة حتى جنوب–شرق آسيا. حضور هؤلاء الناس في البلاد حضور غير مؤقت ولا هو من قبيل الصدفة: إنّه نتيجة واضحة للتفاعل بين السيرورة العالميّة لصعود الرأسماليّة النيوليبراليّة والديناميكا المحليّة للكولونياليّة الصهيونيّة والمقاومة الفلسطينيّة.

يلائم هذا التوصيف، على نحو خاص، حالة العمال المهاجرين من تايلاند للعمل في الزراعة في إسرائيل (وفي المستوطنات في الأغوار وهضبة الجولان). لم تكن الزراعة، أبدًا، مجرّد مجال تجاريّ اقتصاديّ فقط بالنسبة للحركة الصهيونيّة: فبالإضافة إلى دورها في توفير أماكن عمل للمهاجرين اليهود، شكّل الاستيطان الزراعيّ مكوّنًا مركزيًا في إستراتيجية السيطرة على الأرض.[2] ولطالما كانت هذه الإستراتيجية مدعومة بأيديولوجيا «طلائعيّة»

* طالب اللقب الثالث، قسم الأنثروبولوجيا، جامعة متشيغن، أميركا.

في نظر أيديولوجي حركة العمل الصهيونيّة، مكّن تشغيل الفلسطينيّين في الأرض من إعادة بناء علاقتهم معها من جديد بعد أن «تم تخليصها» منهم، كما مكّن في الوقت ذاته من إضعاف العلاقة بين المستوطنين وهذه الأرض، ما شكّل تهديدًا بإعادتهم لحالتهم الشتاتيّة، المسلوخة والطفيليّة. على هذا الأساس، نُظِر إلى العمل العربيّ كتهديد سياسيّ بسبب جدواه الاقتصاديّة تحديدًا.

مفصّلة، تعاطت مع العمل في الأرض كطريقة لتأكيد العلاقة بين الشعب اليهوديّ وأرضه، وكعلاج للمهاجرين اليهود من «مرض» الشتات ولتحويلهم إلى «يهود جدد»، مفتولي العضلات، مُسْمَرِّين، وأصحّاء. على أرض الواقع، لم يتوقف المزارعون اليهود، أبدًا، عن تشغيل العمّال الفلسطينيّين، لكن ترافق تشغيلهم لهم، طيلة الوقت، بتعامل متناقض ومتردّد ينبع من علاقة عاطفيّة اصطلحت عليها تسمية: «قلق المُستَغِلِّين». لقد تبيّن من بحثي الإثنوغرافيّ في أوساط المهاجرين التايلدنيّين ومشغِّليهم الإسرائيليّين في مناطق الأغوار الوسطى أنّ تشغيل التايلنديّين، الذين يُنظر إليهم كعمّال زهيدي الأجر، نشيطين ومطيعين، يُسكت، مؤقتًا، قلق المُستَغِلِّين عند المستوطنين اليهود. التحييد السياسيّ للتايلنديّين هو مشروع متواصل إلا أنّ استمرار نجاحه غير مضمون.

سؤال العمل الزراعيّ في الصهيونيّة

أشغل سؤال العمل الزراعيّ الحركةَ الصهيونيّة منذ بدايات الهجرة اليهوديّة الجماعيّة إلى فلسطين في مطلع القرن العشرين. شغّل المهاجرون اليهود من «الهجرة الأولى» عمالاً فلسطينيّين محترفين وزهيدي الأجر في البساتين والكروم التي أقاموها، ولم يوافقوا على تشغيل المهاجرين الجدد وعديمي المهارات الذين طلبوا أجورًا مرتفعة. استمر ذلك حتى انتصرت حركة العمل، بقيادة حزب «بوعلي إيرتس يسرائيل» الذي تزعّمه دافيد بن غوريون، في «المعركة على العمل»، وذلك بعد أن تيقّنت المؤسسات المركزيّة للحركة أنّه من دون ضمان التشغيل سيترك «الطلائعيّون» الشباب البلاد ويهاجرون إلى بلاد أخرى تكون الهجرة إليها مجدية أكثر. خُصّصت أموال تبرعات الأثرياء لشراء أراضٍ قرويّة (تمّ شراؤها غالبًا من الأفندية العرب الذي سكنوا في المدن) ولطرد الفلاحين الذين عاشوا عليها ونقلها بعد ذلك لأعضاء حركة العمل، الذين تنظّموا في البلدات التعاونيّة التي أقيمت على تلك الأراضي بطريقتين: الكيبوتس، حيث تكون كلّ الأملاك بحيازة مشتركة لأعضاء المستوطنة، والموشاف، حيث حيازة الأرض هي للعائلات، لكن الشراء والتسويق والوظائف البلديّة الأخرى تُدار بشكل مشترك.[٣]

في البداية، ميّزت الموشافيم (جمع موشاف) والكيبوتسات نفسها بواسطة تمسّكها بمبدأين متداخلين جزئيًا: «العمل الذاتيّ» و«العمل العبريّ». يُفهم من المبدأ الأول أنّ هناك معارضة لتشغيل العمّال الأجيرين، وعلى أساس ذلك، عرّفت هذه المستوطنات ذاتها كـ«بلدات اشتراكيّة»، رغم أنّها تمكّنت من الصمود فقط بفضل تبرعات الأثرياء، واعتاش سكانها من بيع بضاعتهم في السوق المحليّ والدوليّ. مصطلح «عمل عبريّ» هو تحديد إضافيّ وخاص يعني منع تشغيل العمال الفلسطينيّين (على عكس يهود). ناقض «النقاء» القوميّ لمستوطنات حركة العمل «اختلاط» مستوطنات الهجرة الأولى والمدن. كذلك، لم يُنظر إلى إقصاء الفلسطينيّين من أراضيهم، التي أقيمت عليها هذه المستوطنات، فقط كنتيجة للحاجة إلى تشغيل المهاجرين اليهود أو كخطوة إستراتيجية– عسكريّة– رغم أنّ هاتين الوظيفتين لعبتا دورًا مهمًا– بل كمثال أخلاقيّ يميّز «اليهوديّ الجديد»، الذي يتواصل مباشرة مع الأرض بواسطة حرثها، عن «اليهوديّ القديم» في الشتات، الذي يعتاش على «أعمال بالهواء» غير منتجة واستغلاليّة، إذا جاز التعبير.

عاش الفلسطينيّون، طيلة هذه الفترة، بالقرب من أراضي الكيبوتسات والموشافيم. تتكدّس كتابات الطلائعيين، التي حلّلها المؤرخ بوعز نويمان، بالتعبير عن الحبّ الشديد للأرض والنفور الشديد من الجيران العرب.[٤] لم يكن مصدر هذا النفور من العرب، بحسب ادعائي، فقط خطر العنف الذي أخذ يشتعل مرة بعد أخرى بين المستوطنين والأصلانيّين–أهل البلاد، بل كذلك من «الخطر» الذي شكّله استعداد الأصلانيّين لبيع قوة عملهم للمستوطنين بين موجة عنف وأخرى. في نظر أيديولوجي حركة العمل الصهيونيّة، مكّن تشغيل الفلسطينيّين في الأرض من إعادة بناء علاقتهم معها من جديد بعد أن «تم تخليصها» منهم، كما مكّن في الوقت ذاته من إضعاف العلاقة بين المستوطنين وهذه الأرض، ما شكّل تهديدًا بإعادتهم لحالتهم الشتاتيّة، المسلوخة

لم يقتصر العمل الفلسطينيّ الزهيد الأجر على القطاع الزراعيّ، طبعًا، فبعد ١٩٤٨، وأكثر بعد ١٩٦٧، أصبح النمو السريع للاقتصاد الإسرائيليّ مرتبطًا تمامًا بالعمّال الفلسطينيّين، في مجال البناء والإنشاءات، والصناعة والخدمات. نفّذت السلطات الإسرائيليّة سياسة موجهة تجعل الاقتصاد في المناطق الفلسطينيّة متخلفًا بهدف استخدام سكانه كسوق أسير لمنتجاته ومصدرًا للقوى العاملة.

والطفيليّة. على هذا الأساس، نُظِر إلى العمل العربيّ كتهديد سياسيّ بسبب جدواه الاقتصاديّة تحديدًا. وإن كان الاستغلال في العمل، بحسب المفهوم الماركسيّ، مرفوضًا لكونه يمسّ بقدرة المستَغلين على عيش حياة إنسانيّة كاملة، فإنّه بنظر الطلائعيّين مرفوض بسبب تأثيره على المستَغلين. أسمّي هذا الموقف العاطفيّ تجاه الاستغلال، والذي لم يعبّر عنه بشكل واضح في كتابات الطلائع لكنّه تُرجِم عمليًا في أعمالهم: «قلق المُستَغِلّين».

غيّرت حرب العام ١٩٤٨ الصورة كليًا. فعلى أثر النكبة استلمت مستوطنات حركة العمل أراضي شاسعة صودرت من أصحابها الفلسطينيّين– من الذين طُردوا من مناطق الدولة الجديدة وكذلك من الذين بقوا فيها. توسّلت الأقلية الفلسطينيّة الجديدة التي فُرض عليها حكم عسكريّ من أجل العمل، وكذلك كان الأمر بالنسبة لمئات الآلاف من المهاجرين اليهود الذين وصلوا من دول الشرق الأوسط خلال الخمسينيات. على أثر احتلال عام ١٩٦٧ انضمّ سكان الضفة الغربيّة وقطاع غزة للقوى العاملة المتوفّرة.[٥] سرعان ما خضعت غالبية مستوطنات الحركة لـ«إغراء» العمل الزهيد، وأخلوا بالتزامهم بالعمل الذاتيّ والعمل العبريّ، ورفعوا مستوى حياتهم على حساب عمل العمّال اليهود والعرب على حدٍّ سواء.[٦] ظهرت في أوساط الجيل الشاب، الذي كبر على مبادئ لم تعد ذات صلة بين ليلة وضحاها، ردود فعل متباينة لخيانة هذه المبادئ: منهم من ترك هذه المستوطنات وانتقل إلى المدن، ومنهم من تحوّل إلى السخريّة المطلقة منها، وقلة منهم فقط من وجّهت طاقاتها للنضال ضد الحكم العسكريّ والاحتلال،[٧] كما كان هناك كذلك من سعى لاستعادة الروح الطلائعيّة عبر إقامة مستوطنات جديدة في أماكن بعيدة عن إغراءات العمل الزهيد الأجر. سنلتقي بهم لاحقًا.

لم يقتصر العمل الفلسطينيّ الزهيد الأجر على القطاع الزراعيّ، طبعًا، فبعد ١٩٤٨، وأكثر بعد ١٩٦٧، أصبح النمو السريع للاقتصاد الإسرائيليّ مرتبطًا تمامًا بالعمّال الفلسطينيّين، في مجال البناء والإنشاءات، والصناعة والخدمات. نفّذت السلطات الإسرائيليّة سياسة موجهة تجعل الاقتصاد في المناطق الفلسطينيّة متخلفًا بهدف استخدام سكانه كسوق أسير لمنتجاته ومصدرًا للقوى العاملة.[٨] هكذا فكّرت قيادة الدولة أنّ بإمكانها تكريس الدونيّة السياسيّة للمجتمع الفلسطينيّ على جانبَي الخطّ الأخضر، إلا أنّ اندلاع الانتفاضة الأولى أثبت للسياسيّين الإسرائيليّين ما كان يمكن لآبائهم الطلائعيّين أن يخبروهم به: استغلال عمل الآخرين ينتج تبعيّة، والتبعيّة قد تتحوّل إلى قوة في أيدي المستَغلين. شكّلت الإضرابات إحدى أنجع وسائل الانتفاضة، وإليها أضيفت هجمات متفرقة للعمّال على مشغلّيهم الإسرائيليّين. كانت القطاعات الاقتصاديّة الأكثر تعلّقًا بعمل الفلسطينيّين هي الأكثر تعرّضًا للأذى من هذه الوسائل.[٩]

الزراعة الإسرائيليّة تأخذ منحى جديدًا

شكّلت الانتفاضة ضربة شاملة ثانية على التوالي للقطاع الزراعيّ الإسرائيليّ. فعلى الرغم من هجر مبادئ العمل الذاتيّ والعمل العبريّ، إلا أنّ الزراعة استمرت في التمتّع بمكانة رفيعة وبالحصول على دعم اقتصاديّ متنوّع من الدولة، التي سيّطرت عليها حركة العمل التاريخيّة من خلال حزب «مباي»، الذي استبدّل اسمه في نهاية الستينيات ليصير حزب العمل. في العام ١٩٧٧، خسر حزب العمل في الانتخابات لصالح حزب الليكود، وريث حركة «حيروت» الليبراليّة–اليمينيّة، وفي العام ١٩٨٥ أطلقت حكومة الوحدة بين الليكود والعمل «خطّة طوارئ للاستقرار الاقتصاديّ»، وهي خطّة نيوليبراليّة.[١٠] أجريت في إطار هذا التحوّل النيوليبراليّ تقليصات حادّة على الدعم الاقتصاديّ للقطاع الزراعيّ التعاونيّ، ما أدى إلى أزمة ماليّة خطيرة ألّمت بكلّ مناحي هذا القطاع.

جاء إنقاذ الزراعة الاستيطانيّة من مصدر غير متوقع: جنرال تايلنديّ يدعى بيتشيت Pichit Kullavanit، قائد الجيش الأول في القوات العسكريّة التايلنديّة، الذي كان مسؤولا عن المناطق الحدوديّة مع كمبوديا، وهي مناطق كانت مهدّدة بالخروج عن السيطرة بسبب الحرب الأهليّة التي شهدها ذلك البلد المجاور

جاء إنقاذ الزراعة الاستيطانيّة من مصدر غير متوقع: جنرال تايلنديّ يدعى بيتشيت Pichit Kullavanit، قائد الجيش الأول في القوات العسكريّة التايلدنيّة، الذي كان مسؤولا عن المناطق الحدوديّة مع كمبوديا، وهي مناطق كانت مهدّدة بالخروج عن السيطرة بسبب الحرب الأهليّة التي شهدها ذلك البلد المجاور لتايلند. جمعت بيتشيت، الذي تخرّج من المدرسة العسكريّة West Point في الولايات المتحدة، علاقات جيدة بالطاقم الدبلوماسيّ في سفارة إسرائيل في بانكوك

لتايلند. جمعت بيتشيت، الذي تخرّج من المدرسة العسكريّة West Point في الولايات المتحدة، علاقات جيدة بالطاقم الدبلوماسيّ في سفارة إسرائيل في بانكوك، وكان قد توجّه في أواسط الثمانينيات إلى هؤلاء الدبلوماسيّين بطلب الحصول على دعم إسرائيل في إقامة «بلدات حدوديّة»، بهدف السيطرة على تلك المساحات من الأراضي بواسطة الاستيطان الزراعيّ– بما يشبه الإستراتيجية الصهيونيّة القديمة. خشي الدبلوماسيّون الإسرائيليّون من التورط في الحرب الأهليّة في كمبوديا، لكنهم كانوا بحاجة إلى بيتشيت، الذي توقّعوا له مستقبلاً سياسيًا زاهرًا إلى درجة أن يصل إلى رئاسة الحكومة هناك (توقع لم يتحقّق في نهاية الأمر). لهذا، وافقوا على استقبال وفد من عسكريّين ومسؤولين مدنيّين للتعلّم من التجربة الإسرائيليّة في «الاستيطان الحدوديّ» من خلال جولات في الكيبوتسات والموشافيم والمستوطنات بالمناطق المحتلة. وصل مشروع «الاستيطان الحدوديّ» التايلنديّ بهذه الجولة، كما يبدو، إلى نهايته، إلا أنّه وصلت بعد الوفد الأول، الذي زار البلاد في العام ١٩٨٧ لمدّة أسبوعين، وفود أخرى لجنود وموظفين جاؤوا لفترة «استكمال» أطول. شمل هذا الاستكمال، بالأساس، عملًا زراعيًا مقابل «مصروف جيب» كان بمثابة أجر تنافسيّ في معايير تايلند بتلك الفترة. ومنذ نهاية الثمانينيات، أخذ رجال أعمال من تايلند وإسرائيل بلعب دور الوساطة في هذا النشاط، واقتطعوا لجيوبهم جزءًا من أجر «المستكملين». حتى مطلع التسعينيات، كان آلاف التايلنديّين قد زاروا إسرائيل لفترات «استكمال» ذات مدد زمنيّة مختلفة.[11]

في تلك الفترة، قاربت الانتفاضة الأولى على نهايتها وتحوّل الإغلاق المفروض على المناطق المحتلة، خلال حرب الخليج، إلى أداة معاقبة وسيطرة على المجتمع الواقع تحت الاحتلال، لكنه كان صعبًا في الوقت ذاته على القطاعات الاقتصاديّة الإسرائيليّة التي تعلّقت بالقوى العاملة الفلسطينيّة، وخصوصًا قطاعَي البناء والزراعة. أدرك رئيس الحكومة الجديد، في حينه، إسحق رابين، أنّ التعلّق بالقوى العاملة الفلسطينيّة يشّكل نقطة ضعف لإسرائيل، لذلك قرّر البدء باستيراد العمّال المهاجرين من مختلف أنحاء العالم لاستبدال العمّال الفلسطينيّين في القطاعَيْن

عامل زراعة تايلاندي في مستعمرة في الأغوار.

ترافق اندلاع الانتفاضة الثانية وصعود أريئيل شارون إلى الحكم مع انتشار خطاب عنصريّ فظّ لم يهاجم الفلسطينيّين (في إسرائيل والمناطق المحتلة) فقط بل طال أيضًا مجتمعات المهاجرين المختلفة التي قدمت إلى البلاد خلال «عقد أوسلو»، الذي اتّسم بنمو اقتصاديّ سريع. أعلن شارون عن سياسة «السماء المغلقة» وقاد حملات شبه عسكريّة في التجمعّات السكّانيّة المركزيّة، وخصوصًا في تل أبيب، من أجل القبض على المهاجرين غير الحاصلين على رخصة عمل وطردهم من البلاد.

المذكورَيْن، بالإضافة إلى عمّال يشغلون قطاعًا اقتصاديًا جديدًا: رعاية المواطنين العجزة في بيوتهم.[١٢] حينها، كان المزارعون في الموشافيم والكيبوتسات يعرفون بأنّ التايلنديين هم عمالُ أجرهم زهيد، ونشيطون ومطيعون، لذلك عندما سألت الحكومة عن بلد يمكن استيراد عمّال زراعيّن منه، كانت إجابة المشغِّلين والوسطاء جاهزة: تايلند.

تميّز العقد الأول من استيراد العمّال المهاجرين بمراقبة ضعيفة على طرق تجنيدهم وتشغيلهم. تمّ تحديد فترة مكوثهم في إسرائيل لمدّة سنة، بعد ذلك سنتين، وفي النهاية خمس سنوات، لكن عمالًا كثيرين استغلوا إمكانية تغيير أسمائهم واستبدال بطاقات الهويّة خاصتهم للعودة إلى البلاد مرّة بعد أخرى، لمدة عشر سنوات أو أكثر. كما تمّ الالتفاف حول منع الهجرة المشتركة للأزواج بطريقة مشابهة. تجوّل الوسطاء في قرى شمال شرق تايلند– المنطقة الأفقر في تايلند، والتي يهاجر منها العمّال إلى العاصمة بانكوك، وإلى دول شرق آسيا، ودول الخليج منذ عشرات السنوات– وجنّدوا العمّال عبر جباية رسوم وساطة باهظة الثمن. استطاع المشغلون في إسرائيل، من خلال علاقتهم بهؤلاء الوسطاء (منهم من كان بنفسه عاملًا مهاجرًا بالسابق)، اختيار عمّالهم، وبهذا طوّروا علاقة متشعّبة مع عائلات تايلنديّة، بل حتى مع قرى تايلنديّة بأكملها.[١٣]

ترافق اندلاع الانتفاضة الثانية وصعود أريئيل شارون إلى الحكم مع انتشار خطاب عنصريّ فظّ لم يهاجم الفلسطينيّين (في إسرائيل والمناطق المحتلة) فقط بل طال أيضًا مجتمعات المهاجرين المختلفة التي قدمت إلى البلاد خلال «عقد أوسلو»، الذي اتّسم بنمو اقتصاديّ سريع. أعلن شارون عن سياسة «السماء المغلقة» وقاد حملات شبه عسكريّة في التجمعّات السكّانيّة المركزيّة، وخصوصًا في تل أبيب، من أجل القبض على المهاجرين غير الحاصلين على رخصة عمل وطردهم من البلاد.[١٤]

لم تؤثّر هذه الحملات بشكل مباشر على العمّال التايلنديّين، الذين تمّ تركيزهم بعيدًا عن المدن، إلا أنّ سلسلة فضائح الفساد التي أدّت إلى سجن وزير العمل السابق، شلومو بنيزري، بتهمة الحصول على رشوة من وسيط قوى بشريّة، زادت من فرص الرقابة في هذا المجال، وبذلك إلى هبوط معتدل في عدد رخص العمل التي وزّعت على القطاع الزراعيّ. في العام ٢٠٠٤ أُدخلت إلى مطار بن غوريون الدوليّ أجهزة للتفتيش الأحيائيّ (البيومتريّ) التي ألغت تمامًا إمكانية أن يغيّر العمّال أسماءهم والعودة للعمل في إسرائيل. وفي النهاية وقّعت كلٌ من إسرائيل وتايلند، في عام ٢٠١٢، اتفاقًا ثنائيًا أخرج وسطاء القوى البشريّة التايلنديّين من المعادلة ونقل كل سيرورة التجنيد إلى «منظمة الهجرة الدوليّة» (IOM).[١٥]

يخضع المهاجرون من تايلند اليوم إلى عمل «نظام هجرة» (migration regime) متشعّب، تأخذ الجهات التالية دورًا فيه: الوزارات المختلفة في إسرائيل وتايلند، IOM، المنظمة نصف الحكوميّة (quasi-NGO CIMI)، شركات القوى البشريّة، والمشغلّون. على الرغم من تعقيداته، إلا أنّ نظام الهجرة يسيطر على المهاجرين بصورة ناجعة جدًا، من خلال تحويل المشغِّلين أنفسهم إلى وكلاء لتنفيذ القانون. تُوَزَّعُ رخص التشغيل على كلّ مشغِّل ببخل مقصود، ومقابل كل إخلال باتفاقية تشغيل لأحد العمّال يتمّ إلغاء رخصة التشغيل كغرامة على المشغِّل. نتيجة ذلك، أضحى مستوى الانصياع لشروط الرخصة في أوساط العمّال في مجال الزراعة (كلهم تايلنديّون تقريبًا) هو الأعلى من بين كل القطاعات التي تشغّل مهاجرين: أقل من ٣٪ من العمّال الزراعيّين يبقون في إسرائيل من دون رخصة، بالمقارنة مع ٢٦٪ في مجال التمريض، ١٤ ٪ في البناء، و٢٥ ٪ في أوساط العمال «الاختصاصيّين».[١٦]

لا يردّ المشغلّون ولا الدولة بالمثل على انصياع العمّال التايلنديين: فبينما تُفرَضُ الواجبات على العمّال بصرامة بالغة، يُخِلُّ المشغلّون بحقوق هؤلاء العمّال بشكل منهجي ودون أي

الهدف الأساسيّ والواضح لنظام الهجرة ليس الدفاع عن حقوق العمّال المهاجرين أو منع المنافسة غير المنصفة بينهم وبين العمال الإسرائيليّين (أو الفلسطينيّين) بل منع تشكّل «أزمة ديمغرافيّة» تتمثّل في بقاء واستقرار التايلنديين للسكن في البلاد، والزواج بمواطنين/ات، وتربية الأولاد والاندماج في المجتمع المحليّ.

خشية من القانون. على الورق، يستحق العمال التايلنديّون نفس الحماية القانونيّة التي يستحقها العمّال الإسرائيليّون بحسب قوانين الحدّ الأدنى للأجور، الساعات الإضافيّة، الأمان والنظافة في العمل، وما إلى ذلك. لكن على أرض الواقع، يعمل التايلنديّون ساعات أكثر من المسموح به مقابل أجرٍ يصل تقريبًا إلى ٧٠ ٪ من الحدّ الأدنى للأجور بحسب القانون.[١٧] غالبًا لا يحصلون على حماية كافية عند القيام بتنفيذ أعمال خطرة مثل رشّ المبيدات، وتتعرّض بعض النساء (٥ ٪ حاليًا) لاعتداءات جنسيّة من قِبَل المشغِّلين والزملاء في العمل. كما يضطر العمّال المهاجرون التايلنديّون للسكن في ظروف فظيعة داخل مستوطنات غنية ومزدهرة، وقد تمّ «الكشف» عن هذه الوقائع مرّة بعد أخرى في التحقيقات الصحافيّة المختلفة دون أن يحدث ذلك أيَّ تغيير فعليّ.[١٨]

هذه النتيجة ليست صدفة: الهدف الأساسيّ والواضح لنظام الهجرة ليس الدفاع عن حقوق العمّال المهاجرين أو منع المنافسة غير المنصفة بينهم وبين العمال الإسرائيليّين (أو الفلسطينيّين) بل منع تشكّل «أزمة ديمغرافيّة» تتمثّل في بقاء واستقرار التايلنديّين للسكن في البلاد، والزواج بمواطنين/ات، وتربية الأولاد والاندماج في المجتمع المحليّ. عمل النظام الحاكم أسهل في أوساط هذه المجموعة من العمّال مقارنة بعاملات الرعاية الصحيّة، مثلًا، اللواتي يتحدثن الإنكليزيّة و/أو العبريّة، ويسكنّ في المراكز السكّانيّة الحضريّة، ويشاركن في المنظمات الجماهيريّة.[١٩] لا يتحدّث التايلنديّون اللغات المستخدمة في البلاد ولا يتعلمونها خلال العمل، كما لا يربّون الأولاد في البلاد، لذلك فلا يندمجون في أجهزة التعليم والرفاه، ويسكنون بعيدًا عن التجمعات السكانيّة، وبعيدًا عن بعضهم البعض أيضًا، ومن دون منالية لوسائل المواصلات، لذلك يصعب عليهم الالتقاء والتنظّم كجماعة.

تندمج كلّ أشكال العزل هذه– اللغويّ، والجغرافيّ، والاجتماعيّ والمؤسساتيّ– لتحوّل المهاجرين التايلنديّين إلى إحدى أضعف المجموعات في المشهد السياسيّ الإسرائيليّ. يترجّم نظام الهجرة هذا الضعف إلى حيادٍ سياسيّ على المحور الذي ينظّم المنطق الكولونياليّ الصهيونيّ، أي على المحور الممتدّ بين اليهود والعرب. لأنّ التايلنديّين ليسوا يهودًا، تستطيع الدولة تجاهل استغلالهم المخزي ويستطيع المشغّلون جني الثمار الاقتصاديّة لهذا الاستغلال.[٢٠] ولأنّهم ليسوا عربًا ولا يشكّلون «تهديدًا ديموغرافيًا»، لا يحرّك تشغيلهم «قلق المُستَغِلّين» عند المشغّلين من الحركة الاستيطانيّة، وجيرانهم في الموشافيم والكيبوتسات، وباقي المواطنين اليهود، الذين ينتخبون أحزابًا تستمر بدعم الزراعة بطرق مختلفة– حتى لو ليس بنفس الدرجة كما في السابق.

تدلُّ الجهود المكثّفة التي تستثمرها الجهات المختلفة لنظام الهجرة من أجل «تحييد» التايلنديّين أنّ هذا الحياد غير مفهوم ضمنًا، وأنّه قد ينفجر مع تغيّر الظروف. يمكننا إذا نظرنا عن كثب إلى العلاقات بين التايلنديّين والإسرائيليّين، على مستوى المزرعة الخاصة وعلى مستوى المستوطنة، أن نشخّص آليات أخرى تسهم في الحياد، حتى لو لم تُعَدّ لذلك من الأساس.

تايلنديّو «عين عمال»

في العام ٢٠١٦، قضيت ثمانية أشهر أعمل كعامل زراعيّ في مزرعتين في مستوطنة بالأغوار الوسطى، سأطلق عليها اسمًا مستعارًا «عين عمال». المستوطنات في الأغوار الوسطى لها ميزاتها الخاصة لأسباب عديدة، وقصة تشغيل التايلنديّين فيها قصة درامتيكيّة ومثيرة للاهتمام على نحو خاص. كما ذكرت أعلاه، أدى العزوف عن مبادئ العمل الذاتيّ والعبريّ في سنوات الخمسينيات والستينيات إلى أزمة أيديولوجيّة عند جزء من الجيل الشاب للحركة الاستيطانيّة.

قرّر بعض أبناء هذا الجيل، بتشجيع من رئيس الحكومة آنذاك دافيد بن غوريون، أن يتمثّلوا بآبائهم ويبنوا مستوطنات جديدة في منطقة حدوديّة بعيدة: الأغوار. انجذب المستوطنون الشباب للتحدي والصعوبة في الاستيطان بهذه المنطقة الجافة والحارّة، والتي لن يخضعوا فيها لإغراء تشغيل العمّال العرب بسبب المسافة البعيدة عن التجمعّات السكانيّة الفلسطينيّة. نجحت مستوطنات الأغوار الوسطى، في العقود الأولى بعد تأسيسها،

إلا أنّ الأزمة الاقتصاديّة التي أصابت القطاع الزراعيّ في أعقاب الإصلاحات النيوليبراليّة في الثمانينيات لم تستثن مستوطنات الأغوار. لم يكن أمام المزارعين المحليّين، بعد خفض الدعم الحكوميّ وأسعار بيع المحصول، خيارًا آخر سوى زيادة المحاصيل بواسطة طرق زراعة مكثّفة أكثر، وتوسيع استخدام موارد الأرض والمياه، وتشغيل أيدٍ عاملة من الخارج.

بالاكتفاء بعمل المستوطنين أنفسهم، كما نجح مستوطنو المنطقة، بفضل درجات الحرارة العالية والاستثمار السياسيّ المكثّف في مضخات الريّ والشوارع والبنى التحتيّة الأخرى، بالحصول على مدخول ممتاز من زراعة خضراوات الصيف من البندورة والخيار وكذلك الفلفل في الشتاء.

إلا أنّ الأزمة الاقتصاديّة التي أصابت القطاع الزراعيّ في أعقاب الإصلاحات النيوليبراليّة في الثمانينيات لم تستثن مستوطنات الأغوار. لم يكن أمام المزارعين المحليّين، بعد خفض الدعم الحكوميّ وأسعار بيع المحصول، خيارًا آخر سوى زيادة المحاصيل بواسطة طرق زراعة مكثّفة أكثر، وتوسيع استخدام موارد الأرض والمياه، وتشغيل أيدٍ عاملة من الخارج. عمل عدد كبير من «المستكملين» التايلنديّين الأوائل في الأغوار، ومع فتح باب الهجرة المنظّمة زاد عددهم باضطراد، حتى أصبح عدد العمّال التايلنديّين في الأغوار الوسطى، في العام ٢٠٠٠، مساويًا لعدد السكّان اليهود هناك. في السنوات الأولى، نشأت علاقات أبويّة بين المشغِّلين والعمّال التايلنديّين، وذلك بتأثير الأنماط الثقافيّة التي جلبها معهم هؤلاء العمّال. لم يقدّم العمّال لمشغِّليهم عملا زهيد الأجر ونشطًا فقط بل تعاملوا معهم بإكرام واحترام عبّروا عنه من خلال التوجه لهم كأقارب موقّرين: «أبي وأمي». كذلك، نظّمت إدارات المستوطنات وشركات القوى البشريّة احتفالات في الأعياد التايلنديّة حضرها سكان المنطقة من أجل الاستماع إلى الموسيقى التايلنديّة وتناول المأكولات التايلنديّة الملائمة للمذاق الإسرائيليّ.[٢١]

كانت هذه الثقافة الأبويّة منافية، دون شكّ، لأنموذج العمل العبريّ والذاتيّ الذي سعى مؤسسو هذه المستوطنات إلى تحقيقه في الستينيات. يصعب عليّ فهم كيف تم تقبّل هذه الأبويّة دون أي معارضة بعد طرح ذلك الأنموذج بثلاثين سنة. قد تكون الأزمة الاقتصاديّة والأزمة الاجتماعيّة الداخليّة التي حدثت على أثرها– أزمة سُمِيَت في إحدى مستوطنات الأغوار ب«الانتفاضة»– قد هزّت ثقة المستوطنين بصواب طريقهم. وقد يكون التعريف الأوليّ للتايلنديّين كـ«مستكملين» قد موّه الفروق بينهم وبين المتطوعين الأميركيّين والأوروبيّين الذين سبقوهم في القدوم إلى الأغوار كعمّال–ضيوف. على أي حال، لم يكن قدوم مكثّف لعمّال فلسطينيّين سيلقى مثل هذا الترحاب في

العمال التايلنديون في إسرائيل: أسئلة حول مدى مراعاة حقوق الإنسان.

لا يغيب التايلنديّون عن الحيّز العموميّ العينيّ للمستوطنات الزراعيّة في الأغوار فقط بل يغيبون حتى من الصورة التي تسعى هذه المستوطنات لبثّها عن نفسها للمجتمع الإسرائيليّ، وللعالم عمومًا. على سبيل المثال، يُظهر فيلم دعائيّ أنتجه المجلس الإقليميّ للأغوار الوسطى [٢٤] مجموعة من الشخصيّات، يظهر فيها عمّال زراعيّون إسرائيليّون (الذين يشكّلون أقلية ضئيلة من مجمل القوى العاملة) - ولا يظهر فيها أيّ وجه تايلنديّ على الإطلاق.

مستوطنات عرّفت نفسها بشكل واضح على أساس إقصائهم.

بغض النظر عن أسباب تقبّلها المؤقت، اختفت الثقافة الأبويّة من الحيّز مع ازدياد عدد العمّال، الذين أخذوا يشكّلون مجتمعات صغيرة مستقلة في كلّ مزرعة، ومعًا شكّلوا مجتمعًا تايلنديًا في كل واحدة من مستوطنات تلك المنطقة. مثلاً، في عيد رأس السنة التايلنديّة، Songkran، في نيسان ٢٠١٦، كنت الإسرائيليّ الوحيد الذي شارك في مسيرة الجرّارات الاحتفاليّة التي نظّمها العمّال.[٢٣] في ذلك اليوم على الأقل، كان الحضور التايلنديّ بارزًا بالحيّز العامّ للمستوطنة، على خلاف أغلب باقي أيام السنة. العمّال التايلنديّون حسّاسون جدًا تجاه العرف الاجتماعيّ الذي يحدّد موقعهم خارج هذا الحيّز، وهم يخشون، تبعًا للتوجّه السائد في تايلند، على طابع المجتمع الذي يعيشون فيه ويحذرون من الظهور به.[٢٣] إذ إنّهم لا يظهرون أبدًا في الحيّز الاجتماعيّ المركزيّ للمستوطنة ولا في بركة السباحة، ويفضلّون شراء مشترياتهم من دكاكين غير رسميّة مخصّصة لهم وليس من الدكان المركزيّ للمستوطنة. حتى أن تحركاتهم من المزارع إلى البيوت، بالأحرى إلى الثكنات التي يسكنون بها، تكون في ساعات الشروق والغروب–التي غالبًا ما لا يتواجد الإسرائيليّون خلالها في الخارج.

لا يغيب التايلنديّون عن الحيّز العموميّ العينيّ للمستوطنات الزراعيّة في الأغوار فقط بل يغيبون حتى من الصورة التي تسعى هذه المستوطنات لبثّها عن نفسها للمجتمع الإسرائيليّ، وللعالم عمومًا. على سبيل المثال، يُظهر فيلم دعائيّ أنتجه المجلس الإقليميّ للأغوار الوسطى [٢٤] مجموعة من الشخصيّات، يظهر فيها عمّال زراعيّون إسرائيليّون (الذين يشكّلون أقلية ضئيلة من مجمل القوى العاملة) – ولا يظهر فيها أيّ وجه تايلنديّ على الإطلاق. كذلك تظهر في دعوة دورة العام ٢٠١٦ للمعرض الزراعيّ الذي يُنظّم سنويًا في الأغوار (رسم رقم ١) ثلاث شخصيات تمثّل ثلاثة أجيال من الرجال الإسرائيليّين مرتدين ملابس العمل الزراعيّ، حيث يجلس أصغرهم سنًا على كومة قشّ. على نقيض المقولة التي تحملها هذه الصورة، والتي بحسبها يشارك الشباب المحليّون في العمل بالمَزارع، فإنّ الفكرة السائدة في أوساط سكّان الأغوار هي أنّ «غالبية الأولاد لا تعرف أين مزارع الآباء»– على

رسم رقم ١

نقيض، طبعًا، من العمّال التايلنديّين.

ورغم أنّ الثقافة الأبويّة المنوطة بحضور تايلنديّ لم تعد ظاهرة للعيان في الحيّز العموميّ للمستوطنة (وهي لم تكن حاضرة ذات مرّة أصلاً في صورته الجماهيريّة)، إلا أنّ لها وجود في الحيّز المنفصل للمزرعة الخاصة. يدرك المشغِّلون الأذكياء والمجرِّبون، مثل المشغِّل الذي عملت في مزرعته أغلب مدة مكوثي في المستوطنة، توقعات عمّالهم ويتصرّفون بشكل ملائم لها. يمنح المشغِّل «يائير» لعماله درجة عالية من الثقة ولا يراقب عملهم عن قرب. يحاول، من جهة، ألّا يصرخ عليهم أو يلمسهم– وهي أمور مقبولة في الثقافة الإسرائيليّة إلّا أنّها تُعتبر إهانة قاسية في الثقافة التايلنديّة. وهو يُكثر ، من جهة أخرى، من التدخّل بالقرارات الشخصيّة لعماله، خصوصًا صغار السنّ منهم، مثل القرار حول المبلغ الذي سيقومون بإرساله إلى عائلاتهم، وحول مصاريفهم في إسرائيل. قد يرى عمال إسرائيليّون أنّ هذا تصرّفا غير مقبول، إلا أنّ التايلنديّين يرونه تعبيرًا عن القلق والاهتمام تجاههم.

تصرّف يائير هو تصرّف منطقيّ وذكيّ في ظلّ الظروف. يوفّر بناء علاقات الثقة بينه وبين العمّال من التكاليف ويخفّف من الصدامات الناتجة عن مراقبتهم. يعبّر العمّال عن عاطفتهم تجاهه من خلال العمل النشط ورعاية مصالحه أكثر مما هو مطلوب منهم. يصعب على العمّال، نتيجة نظام الهجرة الصارم، تغيير المشغِّل– وكذلك يصعُب على المشغِّل طرد العمّال؛ أي أنّ الطرفين متورطان في علاقة العمل، ومضطران على إيجاد طريقة للعيش معًا. وطالما كان الحديث يدور عن العلاقات داخل المزرعة، وليس في المساحة العموميّة للمستوطنة، لا مانع في أن يُقْتَبس نمط الحياة–معًا فيها من الثقافة التايلدنيّة، التي توفّر قواعد واضحة لإدارة العلاقات الهرميّة، أكثر مما يُقْتَبس من الثقافة الاستيطانيّة الإسرائيليّة، التي تعترف بالمتساوين فقط –أي بأعضاء مجتمع المستوطنة– ولا تبقي مكانًا لـ»الغرباء».

تلخيص

غيّرت العولمة النيوليبراليّة، بشكل جذريّ، البيئة التي يعمل فيها المشروع الصهيونيّ الكولونياليّ–الاستيطانيّ، ووضعت أمامه معيقات جديدة ومنحته فرصًا جديدة. منذ العشرينيات حتى السبعينيات، لعبت مؤسسات الدولة والييشوف دورًا مركزيًا وشكّلت الاقتصاد بحسب الأهداف السياسيّة للحركة الصهيونيّة: خلق أماكن عمل لليهود، السيطرة على الأراضي، والتبرير الأيديولوجيّ. أفقد التحوّل النيوليبراليّ في الثمانينيات الدولة الكثير من الأدوات التي كانت متوفّرة لها وهدّدت بتحطيم القطاع الزراعيّ الذي طالما حاز على اهتمامها الخاص. في الوقت ذاته، كان فتح المجال أمام أسواق دوليّة لمنتجات هذا القطاع، وخصوصًا أمام القوى العاملة التي ستقوم بإنتاجها لصالحه، بمثابة عجل إنقاذ له.

انشغلت الحركة الصهيونيّة منذ تأسيسها بسؤال العمل، الذي سبّب عددًا من الصراعات الأكثر قساوة داخل الحركة. «العمل العبريّ»، كما سبق وذكرنا، كان مطمح الحركة بسبب الحاجة لتوفير عمل بأجر مرتفع نسبيًا للمهاجرين اليهود، والرغبة بتوزيع السكان جغرافيًا، والسيطرة على الأرض وتنويع أسس الإنتاج، ولأسباب أيديولوجيّة كذلك. لكن كثيرًا ما تبيّن خلال تاريخ الحركة أنّ كلفة هذا العمل غالية جدًا بنظر المشغِّلين اليهود، الذين التفتوا بغياب بديل آخر إلى القوى العاملة الفلسطينيّة الزهيدة الأجر والمتاحة. منذ التسعينيات، سمحت إمكانية الاستعانة بقوى عاملة زهيدة الأجر وغير فلسطينيّة للصهيونيّة من أن «تأكل من الكعكة وتبقيها كاملة»– أي مكّنتها من إدارة اقتصاد رأسماليّ من دون إعطاء العمّال الفلسطينيّين موطئ قدم في سوق العمل الذي كان بإمكانهم تحويله إلى أداة سياسيّة، كما فعلوا في الانتفاضة الأولى.

مع التصاعد المتوقع للأزمات الاقتصاديّة والسياسّة والبيئيّة في العالم خلال العقود القادمة، يمكن الافتراض بأنّ توفّر العمّال «الأجانب» للمشغّلين الإسرائيليّين سيزداد. يضع هذا التوفّر الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة وحلفاءها أمام معضلة: الإمكانية الأولى، السعي لإنشاء إطار قوميّ (أو ثنائيّ القوميّة) سيكرّس إقصاء واستغلال هؤلاء العمّال. إذ إنّه في نهاية الأمر هناك سوابق كافية لاستغلال العمّال المهاجرين في العالم العربيّ، مثل طريقة «الكفالة» المتبعة في لبنان ودول الخليج.[٢٥] في المقابل، هناك أمكانية أخرى في السعي من أجل تفكيك الكولونياليّة، بشكلٍ يؤدّي إلى إنشاء جماعة سياسيّة لا يُعرَّف الانتماء لها بحسب الأصل القوميّ أو المعتقد الدينيّ، بل بحسب المبدأ الإنسانيّ «كل من هو هنا هو من هنا» ويستحق حقوقًا كاملة. هناك سوابق أيضًا لهذا التوجه في الموروث الإنسانيّ والأمميّ لفلسطين، ملتقى الشعوب ومهد الحضارات.

عن العبرية

ترجمة: إياد البرغوثي

هوامش

1 I wish to thank the US Department of Education's Fulbright-Hays Program, the Social Science Research Council and Rackham Graduate School at the University of Michigan for funding which made my research possible.

2 Baruch Kimmerling, Zionism and Territory: The Socio-Territorial Dimensions of Zionist Politics (Berkeley: University of California Press, 1983).

3 Anita Shapira, The lost battle: Hebrew labor, 1929-1929 (Tel Aviv: Hakibbutz Hameuchad, 1977); Gershon Shafir, Land, Labor, and the Origins of the Israeli-Palestinian Conflict, 1882-1914 (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1989).

4 Boaz Neumann, Land and Desire in Early Zionism, trans. Haim Watzman (Waltham, Mass.: Brandeis University Press, 2011).

5 Deborah Bernstein and Shlomo Swirski, "The Rapid Economic Development of Israel and the Emergence of the Ethnic Division of Labour," British Journal of Sociology 33, no. 1 (1982): 64–85.

٦ طال المليح، رجال الأمس: هكيبوتس هأرتسي ومبامن ١٩٥٦-١٩٧٧ (سديه بوكير: معهد بن غوريون، ٢٠١٨)؛ أبشالوم بن أرتسي، دمج المهجرين القدامى والجدد في حركة الموشابيم منذ بداية الخمسينيات حتى نهاية الستينيات (رسالة ماجستير، جامعة حيفا، ٢٠١٨). (بالعبرية)

٧ طال المليح، رجال الأمس...، ٢٠١٨

8 Leila Farsakh, Palestinian Labour Migration to Israel: Labour, Land and Occupation (Abingdon; New York: Routledge, 2005).

9 Bernstein and Swirski, "Rapid Economic Development."

10 Danny Filc and Ram, eds., The Rule of Capital: Israeli Society in a Global Age (Jerusalem: Van Leer Institute, 2004).

١١ تُسرد هذه القصة بالتفصيل لأول مرة، على أساس وثائق كشفتها لأول مرة، في أطروحتي لنيل الدكتوراة:

"By the Sweat of Other Brows: Thai Migrant Labor and the Transformation of Israeli Settler Agriculture" (University of Michigan, 2019), 37–61.

انظروا أيضًا: إريك كوهن، «عمّال تايلنديّون في الزراعة الإسرائيليّة»، لدى روبي نتنازون وليئة أحدوت، العمال الجدد: عمال من دول أجنبيّة في إسرائيل، (تل أبيب: هكيبوتس هميؤحاد، ١٩٩٩)، ١٥٥-٢٠٤. (بالعبرية)

12 Leila Farsakh, "Palestinian Labor Flows to the Israeli Economy: A Finished Story?," Journal of Palestine Studies 32, no. 1 (October 2002): 13–27; Rebeca Raijman and Adriana Kemp, "The New Immigration to Israel: Becoming a de-Facto Immigration State in the 1990s," in Immigration Worldwide, by U Segal, N Mayadas, and D Elliot (Oxford: Oxford University Press, 2010), 227–43.

13 Thanapauge Chamaratana et al., "Connecting the Disconnected: Background, Practices and Motives of Labour Brokers in Isan, Thailand - an Explorative Study," International Journal of Interdisciplinary Social Sciences 5, no. 5 (2010): 359–72; Yahel Kurlander, "The Recruitment Industry in the Israeli Agricultural Case: Growth, Prosperity, and Decay" (PhD Dissertation, University of Haifa, 2019).

14 Sarah S. Willen, "Toward a Critical Phenomenology of 'Illegality': State Power, Criminalization, and Abjectivity among Undocumented Migrant Workers in Tel Aviv, Israel," International Migration 45, no. 3 (2007): 8–38.

15 Kurlander, "Recruitment Industry."

16 Kaminer, "By the Sweat," 107 n. 5.

١٧ نوعا شاور ومتان كيمنر، «تحت الحدّ الأدنى: عدم فرض قوانين الأجر كظاهرة بنيويّة في قطاع الزراعة في إسرائيل» (تل أبيب: كاف لعوفد، ٢٠١٤)، tinyurl.com/below-min-heb (آخر مشاهدة في ٢٠١٩/٦/٥)

Human Rights Watch, "A Raw Deal: Abuses of Thai Workers in Israel's Agricultural Sector," 2015, http://tinyurl.com/hrw-raw-deal; Nona Kushnirovich and Rebecca Raijman, "The Impact of Bilateral Agreements on Labor Migration to Israel: A Comparison between Migrant Workers Who Arrived before and after the Implementation of Bilateral Agreements" (Jerusalem: CIMI, 2017).

18 Or Kashti, "Israel's Health Ministry to Probe into Deaths of Thai Farmers," Haaretz, March 31, 2014;

جنان بصول، "توسّلت للذهاب إلى الطبيب، لكن المسؤول لم يوافق"، TheMarker, ١٩ أيلول ٢٠١٦, tinyurl.com/bsoul-thai; أور كشتي، "عمال تايلنديون يشغّلون في رش المبيدات دون توجيه أو حماية"، هآرتس, ١٠ آذار ٢٠١٧, tinyurl.com/kashti-safety (آخر مشاهدة في ٢٠١٩/٦/٥)

BBC News, "Thai Labourers in Israel Tell of Harrowing Conditions," accessed December 20, 2018, tinyurl.com/bbc-harrowing.

19 Claudia Liebelt, Caring for the "Holy Land": Filipina Domestic Workers in Israel (New York: Berghahn, 2011).

٢٠ تجدر الإشارة إلى أنّه على أثر الإصلاحات في التجارة النيوليبراليّة التي ذُكرت أعلاه لم يكن أمامهم أيّ خيار سوى المنافسة في السوق الدوليّ الذي فيه العرف هو العمل الزهيد جدًا. يحصل العمال الشمال- أفريقيّون من مشغليهم الإسبان، مثلا، على أجر منخفض أكثر وظروف أسوأ من التايلنديّين في إسرائيل. انظروا:

Alessandra Corrado, "Migrant Crop Pickers in Italy and Spain" (Berlin: Heinrich Böll Foundation, June 2017), tinyurl.com/corrado-agri.

٢١ كوهن، «عمّال تايلنديّون...، ١٩٩٩».

22 Matan Kaminer, "A Lonely Songkran in the Arabah," Middle East Report 279 (2016): 34–37.

23 Felicity Aulino, "Perceiving the Social Body," Journal of Religious Ethics 42, no. 3 (September 1, 2014): 415–41.

٢٤ المجلس القطري الغور الأوسط، يجب عليكم رؤية ما يجري في الغور» فيسبوك, ٢٠١٥, tinyurl.com/arava-gotta (آخر مشاهدة في ٢٠١٩/٦/٥).

25 Andrew M. Gardner, "Engulfed: Indian Guest Workers, Bahraini Citizens and the Structural Violence of the Kafala System," in The Deportation Regime: Sovereignty, Space, and the Freedom of Movement, ed. Nicholas De Genova and Nathalie Mae Peutz (Durham: Duke University Press, 2010), 196–223.